

## خلال الربع الأول.. وارتفاع في إيرادات التمويل بنسبة 17.1% لتبلغ 16,7 مليون دينار الجراج: نمو أرباح «الدولي» 16% إلى 6,7 ملايين دينار

المركزي بخصوص «بازل 3»، حيث بلغت النسبة نحو 21,3%. فيما بلغ معيار الرفع المالي نحو معدل 10,9%.

ولقد ساعدت النتائج الإيجابية السابقة على ارتفاع معدل العائد السنوي على متوسط الأصول إلى 1,5% مقارنة مع 1,4% لنفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفع معدل العائد السنوي على حقوق الملكية ليصل إلى 11% مقارنة مع 9,9% لنفس الفترة من العام الماضي، فيما ارتفع معدل العائد السنوي للربع الأول على وديعة أزيق بالدينار الكويتي لتصل إلى 2,15%.

وأشار الجراج في الختام إلى التزام «الدولي» برؤيته الاستراتيجية الهادفة إلى تلبية تطلعات كل من مساهمي وعملائه الكرام، والتي بدأت في العام الماضي وعلى 3 مراحل بدءاً بتعزيز قاعدة هيكلية البنك في العام الماضي، وأما بالنسبة للمرحلة الثانية من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، والتي ستمتد خلال العام 2016، يقوم البنك خلالها بتحسين المنتجات والخدمات التي يقدمها لعملائه، فضلاً عن زيادة كفاءة وفعالية عملياته الداخلية، وصولاً إلى استكمال أهدافنا ببلوغ نتائج إيجابية تنافسية خلال العام 2017.



الشيخ محمد الجراج

دينار لنفس الفترة من العام الماضي بزيادة قدرها 150 مليون دينار وبنسبة 15%.

وفي مؤشر على جودة الأصول، انعكس الأداء الإيجابي لـ «الدولي» خلال الربع الأول من 2016 على نسبة التحويلات المتعثرة والتي انخفضت بشكل ملموس وبنسبة 66% لتصل في المجمل إلى 1,29% مقارنة بما نسبته 3,72% لنفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفعت نسبة تغطية إجمالي المخصصات للتحويلات

1,7 مليار دينار أصول البنك بنمو 7%.

1,1 مليار دينار حسابات المودعين بنمو 15%.

224% نمو تغطية إجمالي المخصصات للتحويلات المتعثرة

364% ارتفاع نسبة تغطية المخصصات والضمانات



16% نمو ربحية السهم إلى 7,2 فلووس

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراج عن ارتفاع صافي الأرباح خلال الربع الأول من عام 2016 بنسبة 16% لتبلغ نحو 6,7 ملايين دينار مقارنة بنحو 5,8 ملايين دينار خلال نفس الفترة من عام 2015، حيث جاء هذا الارتفاع كنتيجة لنمو إيرادات التمويل بنسبة 17% وبواقع 2,4 مليون دينار لتبلغ في المجمل نحو 16,7 مليون دينار مقارنة مع 14,3 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي. وارتفعت ربحية السهم للربع الأول من عام 2016 بنسبة 16% إلى 7,2 فلووس مقارنة مع 6,2 فلووس لنفس الفترة من العام الماضي.

وأشار الجراج إلى ارتفاع أصول البنك بنمو 7% وبنسبة 116 مليون دينار وبتغطية 7% لتصل إلى 1,78 مليار دينار مقارنة مع 1,67 مليار دينار في الربع الأول من عام 2015. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في حجم محفظة التمويل بنحو 97 مليون دينار لتبلغ 1,185 مليار دينار، مقارنة مع 1,088 مليار دينار مرتفعة بنسبة 9% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، هذا وقد ارتفعت حسابات المودعين لتصل إلى نحو 1,130 مليار دينار، مقارنة مع 980 مليون

خلال الربع الأول من 2016.. بسبب تقلبات أسواق النفط واتساع العجز المالي

## «الوطني»: 18% تراجعاً في مبيعات العقار الكويتي لـ 705 ملايين دينار



الركود العقاري سيطر على سوق العقار الكويتي خلال الربع الأول نتيجة تذبذب أسعار النفط واتساع العجز المالي بميزانية الكويت (ماني الشمري)

29% تراجعاً في مبيعات العقار في مارس إلى 235 مليون دينار.. نتيجة حذر المستثمرين

تراجع مبيعات «السكني» إلى 307 صفقات خلال مارس بقيمة 97 مليون دينار



«التجاري» الوحيد المتفوق.. حقق إجمالي مبيعات بـ 174 مليون دينار بارتفاع 91%

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن قطاع العقار بالكويت تأثر بالعديد من العوامل خلال الربع الأول من 2016 كتقلبات أسواق النفط واتساع العجز المالي في الميزانية واحتمالية رفع التعرفة على الرسوم والخدمات، حيث تشير بيانات القطاع العقاري إلى استمرار ركود ونيرة المبيعات باستثناء قطاع العقار التجاري.

وأشار تقرير «الوطني» إلى أن الأسعار شهدت استقراراً على الرغم من هذا الركود، حيث بلغ إجمالي المبيعات العقارية 705 ملايين دينار بنهاية الربع الأول من 2016 متراجعا بواقع 18% مقارنة بالربع الأول من 2015، مع استمرار الحركة التصحيحية للسوق وزيادة حالة عدم اليقين. ففي شهر مارس فقط تراجعت المبيعات بواقع 29% على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 235 مليون دينار، وأظهرت مؤشرات أسعار العقار أداء متفاوتاً نتيجة حذر المستثمرين.

وأوضح التقرير أن نشاط المبيعات في قطاع العقار السكني قد شهد تراجعاً رغم قوته خلال مارس الماضي، مرتفعاً بواقع 25% عن شهر فبراير، لتبلغ الصفقات المسجلة خلال الشهر 307 صفقات بقيمة تصل إلى 97 مليون دينار. وبالرغم من الارتفاع الذي حققه خلال الشهر، فقد كان أداء القطاع ضعيفاً خلال الربع مسجلاً تراجعاً بواقع 47% على أساس سنوي.

وقد جاء أداء مؤشرات أسعار العقار السكني ليؤكد على التحسن خلال الربع الأول من 2016. إذ استقر مؤشر أسعار المنازل السكنية عند 137,5 نقطة متراجعا عن

العالم الماضي بواقع 4,2%. في هذا القطاع خلال شهر مارس بواقع 29% عن العام الماضي.

وشكلت المباني 32% فقط من الصفقات التي سجلت في القطاع خلال مارس والتي بلغ عددها 104 صفقات على الرغم من أنها تمثل 70% من قيمة المبيعات، ما يعني أن الشقق الفردية لاتزال المحرك الأول لنمو القطاع خلال الشهر.

وقد تسبب هذا التحول في تراجع مبيعات السكنية بواقع 20% عن العام الماضي، بينما تحسن عدد الصفقات بنحو 3% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2016.

وتحسنت أسعار المباني الاستثمارية بشكل أكبر خلال شهر مارس. إذ استقر مؤشر المباني الاستثمارية عند 216 نقطة مرتفعاً عن العام الماضي بواقع 6,7%.

وقد يساهم استمرار ارتفاع عدد الشقق الشاغرة في دعم الأسعار خلال الأشهر المقبلة وفق البيانات الأخيرة للمباني من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ومن الممكن أن يفرز النمو في عدد الشقق الشاغرة خلال ديسمبر 2015 بواقع 2% مقارنة بمتوسطه في يونيو من العام نفسه بعض الضغوطات التي أدت إلى تراجع الإيجارات (الذي يقاس على مكون الإيجارات السكنية التابع لمؤشر أسعار المستهلك) والتي قد تؤدي بدوره إلى تراجع أسعار المباني والشقق.

أما قطاع العقار التجاري، فقد كان القطاع الوحيد الذي تفوق في أدائه ومبيعاته عن

العام الماضي بواقع 4,2%. في هذا القطاع خلال شهر مارس بواقع 29% عن العام الماضي.

وشكلت المباني 32% فقط من الصفقات التي سجلت في القطاع خلال مارس والتي بلغ عددها 104 صفقات على الرغم من أنها تمثل 70% من قيمة المبيعات، ما يعني أن الشقق الفردية لاتزال المحرك الأول لنمو القطاع خلال الشهر.

وقد تسبب هذا التحول في تراجع مبيعات السكنية بواقع 20% عن العام الماضي، بينما تحسن عدد الصفقات بنحو 3% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2016.

وتحسنت أسعار المباني الاستثمارية بشكل أكبر خلال شهر مارس. إذ استقر مؤشر المباني الاستثمارية عند 216 نقطة مرتفعاً عن العام الماضي بواقع 6,7%.

وقد يساهم استمرار ارتفاع عدد الشقق الشاغرة في دعم الأسعار خلال الأشهر المقبلة وفق البيانات الأخيرة للمباني من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ومن الممكن أن يفرز النمو في عدد الشقق الشاغرة خلال ديسمبر 2015 بواقع 2% مقارنة بمتوسطه في يونيو من العام نفسه بعض الضغوطات التي أدت إلى تراجع الإيجارات (الذي يقاس على مكون الإيجارات السكنية التابع لمؤشر أسعار المستهلك) والتي قد تؤدي بدوره إلى تراجع أسعار المباني والشقق.

أما قطاع العقار التجاري، فقد كان القطاع الوحيد الذي تفوق في أدائه ومبيعاته عن

العام الماضي بواقع 4,2%. في هذا القطاع خلال شهر مارس بواقع 29% عن العام الماضي.

وشكلت المباني 32% فقط من الصفقات التي سجلت في القطاع خلال مارس والتي بلغ عددها 104 صفقات على الرغم من أنها تمثل 70% من قيمة المبيعات، ما يعني أن الشقق الفردية لاتزال المحرك الأول لنمو القطاع خلال الشهر.

وقد تسبب هذا التحول في تراجع مبيعات السكنية بواقع 20% عن العام الماضي، بينما تحسن عدد الصفقات بنحو 3% على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2016.

وتحسنت أسعار المباني الاستثمارية بشكل أكبر خلال شهر مارس. إذ استقر مؤشر المباني الاستثمارية عند 216 نقطة مرتفعاً عن العام الماضي بواقع 6,7%.

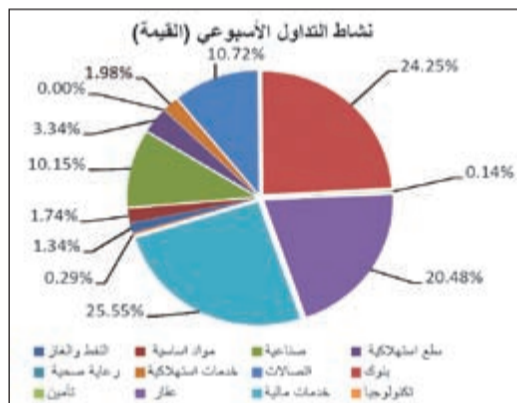
وقد يساهم استمرار ارتفاع عدد الشقق الشاغرة في دعم الأسعار خلال الأشهر المقبلة وفق البيانات الأخيرة للمباني من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ومن الممكن أن يفرز النمو في عدد الشقق الشاغرة خلال ديسمبر 2015 بواقع 2% مقارنة بمتوسطه في يونيو من العام نفسه بعض الضغوطات التي أدت إلى تراجع الإيجارات (الذي يقاس على مكون الإيجارات السكنية التابع لمؤشر أسعار المستهلك) والتي قد تؤدي بدوره إلى تراجع أسعار المباني والشقق.

أما قطاع العقار التجاري، فقد كان القطاع الوحيد الذي تفوق في أدائه ومبيعاته عن



## «بيان»: 16% خسارة قيمة التداول في السوق خلال أبريل



أشار تقرير إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية تمكن من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي محققاً مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، حيث استفاد من حالة التفاؤل التي كانت مسيطرة على قطاع كبير من المتداولين بعد إسناد إدارة السوق إلى القطاع الخاص وتحديداً إلى (شركة البورصة)، حيث ساعد ذلك على زيادة الزخم الشرائي في السوق وساهم في تعزيز مكاسبه، هذا، وقد حقق السوق مكاسبه على وقع موجة الشراء التي كانت حاضرة خلال أغلب جلسات الأسبوع، الأمر الذي انعكس على أداء مؤشرات السوق الثلاثة.

وأضاف التقرير أن الأداء الإيجابي الذي شهده السوق في آخر 4 أسابيع انعكس على قيمته الرأسمالية الإجمالية، حيث وصل إجمالي ما ربحه السوق خلال هذه الفترة إلى أكثر من 800 مليون دينار، لتصل القيمة الرأسمالية إلى 23,8 مليار دينار بنهاية الأسبوع الأخير من الشهر المنقضي، أي بارتفاع نسبته 3,61%. من جهة أخرى، بلغت نسبة مكاسب المؤشر السعري خلال شهر أبريل 3,12%، في حين وصلت نسبة مكاسب المؤشرين الوزني وكويست 15 إلى 1,80% و1,51% على التوالي، وعلى الرغم من هذه المكاسب، إلا أن السوق مازال يعاني من تراجع مستويات السيولة فيه بشكل لافت، حيث وصل إجمالي قيمة التداول خلال شهر أبريل إلى 276,39 مليون دينار، منخفضة من 328,68 مليون دينار في الشهر السابق، أي بخسارة نسبته 15,9%.

وأوضح التقرير أن هذا الأداء الذي شهده السوق جاء في ظل استمرار حالة الترقب في الهيمنة على المتداولين انتظاراً لإفصاح الشركات المدرجة عن نتائجها المالية لفترة الربع الأول من العام الحالي، حيث وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها حتى نهاية الخميس الماضي إلى 33 شركة، أي ما يقرب من 17% فقط من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ 187 شركة، وقد بلغ إجمالي الأرباح التي سجلتها تلك الشركات نحو 254,62 مليون دينار، بانخفاض 0,23% عن إجمالي أرباح نفس الشركات ذات الفترة من العام الماضي، والتي بلغت آنذاك 255,2 مليون دينار.

## «أولى للوساطة»: المضاربة والانتقائية سيطرت على السوق

قالت شركة الأولى للوساطة المالية أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد حالة تذبذب مدفوعة باستمرار موجة النشاط على أسهم متنوعة من جانب المتعاملين الأفراد والمحافظ المالية خلال الأسبوع الماضي، وقالت الشركة في تقرير اقتصادي متخصص أن السوق شهد أيضاً مضاربة وجني أرباح وانتقائية تضمنت في الأساس عمليات شراء على الأسهم الصغيرة دون مستوى 50 فلساً وعمليات شراء لبعض الأسهم الثقيلة.

وأضافت أن حالة التذبذب كانت حاضرة على أداء الكثير من القطاعات بدعم من الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي طالت عدداً من الأسهم التي ارتفعت خلال تعاملات سابقة. ولفتت إلى أن بعض الجلسات شهدت تراجعاً في معدل القيمة المتداولة كما كانت الأسهم الشعبية بمنزلة قاطرة السوق في الكثير من الجلسات. وأشارت إلى أن تحركات المتعاملين اتسمت بالحيطة خصوصاً من المضاربين والمؤسسات التي توخت مزيداً من الحذر بينما لم يغير الأفراد من نهجهم في شراء الأسهم المضاربة.

